صناعيو حماة في مؤتمرهم السنوي: الصناعة بالإنعاش!

وزير الصناعة: هموم الصناعيين موقع اهتمام الحكومة

الشهابي: هي المقترحات ذاتها التي طالبنا بها منذ ٨ سنوات

حماة- محمد أحمد خبازي

كرر صناعيو حماة أمس مطالبهم السابقة التي طرحوها غير مرة بمؤتمرات غرفتهم السنوية، حول ضرورة معالجة همومهم ومعاناتهم من ارتفاع كلفة المنتجات، ومنافسة المنتجات المهربة لها بالأسواق المحلية.

وشكوا في مؤتمرهم السنوي الذي عقدوه بمجلس مدينة حماة بحضور وزير الصناعة محمد زياد صباغ وعدد من مسؤولي المحافظة، من احتضار القطاع الصناعي، نتيجة ارتفاع سعر المازوت والبنزين، سعر الكهرباء بشكل خاص الذي أدى لارتفاع كلفة المنتج وقلة نسبة التنافسية في مجال التصدير.

وأوضح بعضهم أن المنشآت الصناعية تعيش اليوم بالإنعاش، وأن الأسواق الداخلية والخارجية في تراجع، وهو ما أدى لتراجع بكميات الإنتاج وتقليص بعدد العمال. كما لفت عدد من الصناعيين إلى عدم التزام شركة كهرباء حماة بالاتفاق معهم باستمرار تدفق التيار الكهربائي من الساعة ٣-٨ مساء، رغم أنهم دفعوا قيمة الكبل لمصلحة المنطقة الكهربائية منذ أكثر من ٥ سنوات.

وفيما يتعلق بتوسع المنطقة الصناعية بحماة، طالبوا بتنفيذ البنى التحتية من طرق ومياه وكهرباء وصرف صحي، لكونهم باشروا منذ أشهر طويلة ببناء معاملهم ومنشآتهم. وطالب الصناعيون بمعالجة موضوع إجازات الاستيراد، وخصوصاً منع استيراد المواد بشكل مباشر ومن دون أي إنذار مسبق وتطبيق الإلغاء مباشرة، وهو ما يسبب خسارات للصناعيين ويشكل أعباء كبيرة عليهم وينعكس على الصناعة الوطنية، وطالبوا بضرورة مراسلة الجهات المعنية لإعطاء مهلة ٣ أشهر على الأقل لتخليص البضائع العالقة في الموانئ.

وناشدوا الوزير لتأمين بيئة عمل مناسبة للصناعيين عموماً من خلال التسهيلات لضمان تخفيض التكاليف عليهم وعلى المواطنين عند طرح البضائع والسلع في الأسواق.

وطالب أعضاء المؤتمر بتوفير المحروقات لمعاصر الزيتون خلال فترة تشغيلها التي تتراوح بين ٢ - ٣ أشهر، ومعالجة معاناتها من الضرائب المالية المجحفة. ولفتوا إلى ضرورة تزويد معامل الزيوت في المحافظة، بالمازوت والفيول والكهرباء لضمان استمرار تشغيلها، وضرورة إيقاف استيراد «الشورتينغ» لأهداف تجارية حرصاً على استمرار عمل مصانع الزيوت، ومنع تدفق الزيوت المهربة للأسواق لكونها مجهولة المصدر والمواصفة، وتفقد خزينة الدولة الإيرادات الجمركية والمالية وتلحق الضرر بالمواطن.

والتركيز على تأمين القطع الأجنبي للمعامل بطريقة مبسطة وعملية لتسريع عملية استيراد الزيت الخام. والتنسيق مع مؤسسة الأقطان للعمل على توريد بذور القطن لمعامل عصرها وتكريرها.

من جانبه، أكد وزير الصناعة أن كل هموم ومطالبات الصناعيين موضع اهتمام الوزارة، التي تعمل جاهدة لتقديم ما أمكنها لهم من مستلزمات العامل والإنتاج.

وأوضح أن الصعوبات والتحديات كبيرة بمختلف المجالات، نتيجة الحرب والحصار الجائر المفروض على البلد وشح الموارد والإمكانات. ولفت الوزير إلى أن غرف الصناعة جناح أساسي في بنيان الدولة، وذلك من خلال العمل المتكامل، مشيراً إلى أن توجيهات الحكومة خلال الفترة الراهنة تتمثل بدعم الإنتاج الزراعي والصناعي وفق الإمكانات المتاحة واستثمار المواد المتوافرة، بما يغطي الحاجة لمختلف القطاعات الإنتاجية لضمان استمراريتها.

وكذلك التوجه نحو التصنيع الزراعي واعتماد الزراعات التعاقدية ولاسيما بزراعة محصول الشوندر السكري، وأيضاً التعاون مع اتحاد الفلاحين والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان للتعاقد بزراعة محصوب القطن والتوسع بها، لتأمين الأقطان وبذور القطن لزوم عمل منشآت الزيوت النباتية، إلى جانب التسهيلات الممنوحة للصناعات والمنشآت في تأمين الأقطان والبذور ضمن خطط تأمين مستلزمات الإنتاج لتواصل المعامل والمصانع العمل.

من جانبه بيّن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي، أن الاتحاد يعمل على رفع المقترحات لتطوير القوانين والتشريعات التي تحمي الصناعي ودعم المنشآت الصناعية ولاسيما بموضوع المحروقات والكهرباء ومعالجة كل العقبات التي تعترض الصناعيين.

ولفت إلى أن كل المطالبات التي عرضت بهذا المؤتمر، هي ذاتها التي رفعها ويرفعها الاتحاد للحكومة كل سنة ولكل الحكومات السابقة واللاحقة والحالية ومنذ أكثر من ٨ سنوات.

وقال: لن نمل ولن نفقد الأمل، ونحن نطرح المشكلة والحلول القابلة للتطبيق ونعمل مع الحكومة كفريق واحد، ونُدرك أن بعض المفاصل لا تستجيب أو استجابتها بطيئة، ومع ذلك لن يتوقف الصناعيون عن العمل ولن يغادروا البلد.

وأما الصناعيون من أبناء مناطق المحافظة، فقد طالبوا بإحداث مناطق صناعية بكل منطقة، ورفع سقف سحب الأموال من المصارف أو نقلها بين المحافظات.

ومن جانبه، بيّن رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو أن العمل الصناعي تراجع كثيراً بحماة بسبب ما تعرضت له سورية من إرهاب. وأوضح أن صناعيي المحافظة يساهمون جيداً بتعافي الاقتصاد الوطني ورفد السوق بالمنتجات الصناعية الجيدة التي تحفظ سمعتهم والتي أخذت الكثير من التعب والمعاناة للوصول داخلياً وخارجياً.

ولفت إلى أن الغرفة تستقطب الشباب وتدربهم وتؤمن فرص عمل لهم من خلال مركز التأهيل والتدريب عبر الدورات التخصصية، والتواصل مع الشركات والمنشآت الصناعية بالمحافظة.

وبيّن محافظ حماة محمد طارق كريشاتي أن الحكومة خصصت ٧٠٠ مليون ليرة لمشروع الصرف الصحي و٢٠٩ ملايين ليرة للطرق في توسع المنطقة الصناعية.

وفيما يتعلق بالكهرباء لفت إلى أن حصة حماة من الكهرباء تتراوح مابين ٩٠ و١٣٠ ميغا ومنها ما يقارب ٧٠ ميغا للخطوط الساخنة والباقي يوزع على مناطق المحافظة. وأن التوسع بمشاريع الطاقة البديلة لا يتجاوز المتعاقد عليها لتوليد نحو ٢٠ ميغا، وهناك توقيع عقد لطاقة بديلة بتتبع شمسي ومنح ٣٩ مكتاراً في المنطقة الصناعية واستثماره من أحد المستثمرين لإنتاج ٥٠ ميغا.

«يا غرفة ما تمت»

وزير الصناعة يلغي إحداث غرفة صناعة طرطوس بعد إحداثها بأيام

فراس القاضي

الوزير ذاته، وحول الموضوع ذاته، وربما بالقلم ذاته، وقع خلال أقل من شهر قرارين: الأول إحداث غرفة صناعة طرطوس، والثاني، (وعلى أهون سبب) إلغاء إحداث غرفة صناعة طرطوس، لأن «القانون» حسب القرار يقول: (يقوم المحافظ بدعوة الهيئة العامة في الغرف التي صدر قرار بإحداثها إلى اجتماعها الانتخابي الأول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلّغه القرار الوزاري المتضمن الدعوة إلى الاجتماع والشروع بانتخاب مجلس إدارة الغرفة. وبما أن هذا الإجراء يعتبر أحد الأركان الأساسية لاستكمال إجراءات إحداث الغرفة فقد تعطّل تنفيذ قرار الإحداث قانوناً).

وهنا لم نعلم ما الذي حصل؛ هل قام المحافظ بدعوة الهيئة العامة ولم تستجب؟ أم إنه انشغل لدرجة أنه نسي أن يدعوها، أم تناسى؟

القصة لم تنته تفاصيلها هنا، وهي ليست ببساطة إصدار قرار والتراجع عنه، فهذا وارد لأسباب ما، لكن ما حدث، هو أنه وبعد ١٢ يوماً من إحداث غرفة صناعة طرطوس، وتحديداً خلال اجتماع الهيئة العامة لاتحاد غرف التجارة، فوجئنا - وعلى لسان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك - بأن قرار إحداثها مخالف للقانون رقم ٨ الذي يعتبر الغرف المشتركة هي غرف محدثة بموجب القانون حكماً، وبالتالي لا يسمح بإنشاء غرفة صناعة بوجود غرفة مشتركة، أي بوجود غرفة تجارة وصناعة! وزاد على ذلك بمطالبة النائب الثاني لرئيس اتحاد الغرف ورئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس بإلغاء قرار إحداث الغرفة في طرطوس أو أي غرفة صناعة في أي محافظة أخرى، لأن في ذلك - أيضاً - مخالفة للقانون ٨ لعام ٢٠٢٠ الناظم للغرف في سورية.

وعلى سيرة القانون، فإن قرار إحداث الغرفة الذي ولد ميتاً، جاء مملوءاً بأرقام القوانين الناظمة، والمراسيم، وبتواريخ تحدد مواعيد الاجتماعات والانتخابات، وبأعداد دقيقة يجب أن يتشكل منها مجلس الإدارة، والكثير من الحديث حول سنوات من الانتظار، والكثير من المطالبات من اتحاد غرف الصناعة السورية ومن صناعيي محافظة طرطوس، وما إلى هنالك.

هنا، يصير الاستفهام الاستنكاري مبرراً، بل واجب: هل يعقل أن وزير الصناعة، واتحاد غرف الصناعة، ورئيس الاتحاد الذي وجّه كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء قبل قرار الإحداث بأسابيع، تحدث فيه عن ضرورة دعم صناعات القيمة المضافة الغذائية والتصديرية التي تعتمد على المنتج الزراعي المتوفر، وعن ضرورة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس، وعن ضرورة تنفيذ رغبة العديد من صناعييها بإحداث غرفة صناعة مستقلة في المحافظة، كل هؤلاء، ما كانوا يعلمون بأن إحداثها مخالف للقانون؟

عموماً، ما لدينا الآن هو أن غرفة صناعة طرطوس التي أُحدثت بموجب القانون، ألغيت أيضاً بموجب القانون الذي لم يكن يعرفه من أحدثها بموجب القانون السابق.. أيضاً.

في أول أيام مؤتمر آفاق ورؤى الاستثمار في إعادة الإعمار

وزير الاقتصاد: تتم حالياً تهيئة البنى الأساسية للاستثمار في سورية والمؤتمر فرصة لعرض الواقع الاستثماري

هيئة التخطيط والتعاون الدولي: خطة الحكومة تفعيل جذب الاستثمار

هيئة الاستثمار: تسهيلات قانون الاستثمار الجديد لم تكن في أي قانون سابق

هناء غانم

احتضنت العاصمة دمشق مساء أمس مؤتمر «آفاق ورؤى الاستثمار في مرحلة إعادة إعمار سورية» في قصر المؤتمرات بدمشق الذي تقيمه مؤسسة الباشق لتنظيم المعارض والمؤتمرات الدولية.

ويعتبر هذا المؤتمر فرصة لتقديم أوراق عمل تتضمن عدة محاور حول الرؤية الاستشرافية لسورية في مرحلة إعادة الإعمار مع توضيح دور المغتربين في الاستثمار إضافة إلى الاطلاع على واقع المناطق الحرة والمدن الصناعية، مع التعرف إلى الفرص والخريطة الاستثمارية وواقع التأمين في سورية وآفاق التمويل وتطوير التحول الرقمي.

فرصة لعرض الواقع الاستثماري

وقال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل خلال الجلسة التي ترأسها إن وجود تشريعات مناسبة للاستثمار في سورية جعل الدولة تقطع شوطاً في التنمية الاقتصادية، وإن سورية تسير بالاتجاه الصحيح، من دون أن ينفي صعوبات الواقع الحالي على المستوى العالمي وعلى مستوى الاقتصاد السوري، موضحاً أنه تتم حالياً تهيئة البنى الأساسية لبناء الاستثمار في سورية بتضافر كل الجهود ومع كل الأصدقاء، مؤكداً أن قطاع الأعمال في سورية سوف يحقق نتائج أفضل في المستقبل.

وأشار الخليل إلى أن المؤتمر يعد فرصة لعرض الواقع الاستثماري والفرص الاستثمارية في سورية، مشدداً على أهمية تحديد القطاعات ذات الأولوية التي يجب استهدافها بالاستثمار وتأمين وتهيئة البيئة المناسبة للأعمال، ووجود تشريعات مناسبة، وهذا بدوره يؤدي إلى قطع شوط مهم باتجاه التنمية الاقتصادية.

وأوضح وزير الاقتصاد أن حجم الدمار في المنشآت الصناعية والبنى التحتية خلق فجوة في قطاعات الاقتصاد، واليوم لدينا فرصة لعرض هذه المشاريع للاستثمار الذي يؤمّن فرص عمل ويخفف معدلات البطالة مقابل رفع معدلات النمو وينشط التصدير ويحقق واردات للدولة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي ما يؤدي إلى تنمية اقتصادية.

الخليل في تصريح لـ«الوطن» ذكر أن قانون الاستثمار الجديد راعى مجموعة من التحديات في مقدمتها إعادة الإعمار وقدم ضمانات مريحة للمستثمرين ووجه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية ومنحها إعفاءات ومزايا عديدة بما يسهم في خلق بيئة استثمارية تنافسية تشجع المستثمرين الراغبين بالاستثمار في سورية وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل، مبيناً أن عودة الأمان والاستقرار إلى العديد من المناطق في سورية أسهمت بتحريك عجلة الإنتاج.

وأضاف: «بعد صدور قانون الاستثمار وصل عدد الذين حصلوا على إجازات استثمار إلى ٣١ مشروعاً بقيمة تريليون و٣٠٠ مليار ليرة سورية وهو رقم جيد ومشجع بالنسبة للاقتصاد السوري ويوفر نحو ٢٥٠٠ فرصة عمل»، مبيناً أنه التركيز كان على القطاع الزراعي أكثر من القطاع الصناعي.

وذكر أنه بعد نقاش مطول وعميق على مستوى كل الجهات في الحكومة والقطاع الخاص والاتحادات، تم التوصل إلى رؤية حول الاقتصاد الحقيقي والقطاع الإنتاجي والأمن الغذائي والدوائي وقطاع الطاقة، وخاصة الكهرباء فالأمن الطاقوي يحتاج إلى جهود كبيرة والتوجه الحكومي اليوم للطاقات المتجددة، مضيفاً إن التوجه يجب أن يكون للمناطق التي تحتاج لتنمية اكبر، لأن الواقع الاقتصادي سيكون مشوهاً إن لم يجنِ الجميع فوائد النمو الاقتصادي.

فرص استثمارية تحتاج لتمويل

بدوره رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي السطلي أكد أن الاستثمار مصدر رئيس لعملية إعادة الإعمار موضحاً أن خطة الحكومة هي تفعيل جذب الاستثمار وسورية لديها فرص كبيرة للاستثمار في مختلف الأراضي من حيث الموارد الطبيعية لكن ما نحتاجه هو آليات تمويل للنهوض بهذا الاقتصاد وخاصة أن هناك صعوبات باستقدام خبرات أجنبية أو مستثمر أجنبي.

وأضاف السطلي: لدينا ١٦٧ منطقة اقتصادية ونعمل على مفهوم المناطق التنموية التي وجدت لاستعادة مفهوم التنمية المتوازية، كما قمنا بالتشارك مع كل الوزارات بنشر قانون الاستثمار الذي يتماشى مع متطلبات المرحلة لاستغلال كل الفرص الاستثمارية في سورية لما فيها من موارد مهمة.

دعم القطاعات الإنتاجية

بدوره مدين دياب مدير هيئة الاستثمار السورية بين أنه يجري العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية ضمن قانون الاستثمار، إضافة لدعم القطاعات الإنتاجية الأساسية كالقطاع الزراعي، وذلك من خلال إعفاء دائم من أي ضريبة قد يدفعها المستثمر.

وأشار دياب إلى أن قانون الاستثمار رقم ١٨ نص على حوافز ضريبية بنسبة ١٠٠ بالمئة ورسوم جمركية نسبتها صفر، لافتاً إلى أن القانون ينص على مبادئ أساسية من ضمنها تبسيط الإجراءات وتسهيل التراخيص، إضافة إلى منع الاحتكار وحرية المنافسة.

هذا وأكد دياب أن الضمانات التي نص القانون عليها جاءت من خلال اعتبار الدليل الإجرائي ضمان، حيث لا يجوز لأي جهة فرض أي عبء إجرائي أو مالي على أي طلب لمنح إجازة استثمار وفترة إنشاء المشروع، كما لا يجوز إلقاء الحجز الاحتياطي على أي مشروع خاضع لأحكام القانون ١٨ إلا بموجب حكم قضائي، حيث يتم تنفيذ الحكم من خلال إجراءات خاصة لضمان حقوق المستثمر، وهذا ما لم يكن يتضمنه أي قانون استثمار سابق.

عندما لا نترك سيولة بيد الصناعي فهذا يعني أننا نمنعه من العمل

صناعي لـ«الوطن»: تخفيض الأسعار يحتاج إلى تقليل الأرباح وهذا لن يتم من دون إيقاف التهريب

طلال ماضي

أكد عضو مجلس الأعمال السوري - الصيني الصناعي محمد رضوان الشعار في تصريح لصحيفة «الوطن» أن خفض الأسعار في الأسواق السورية بحاجة إلى تحويل الربح من ١٠٠ بالمئة في القطعة إلى الربح الطبيعي المسموح بالقوانين ١٠ بالمئة، وهذا لا يتم من دون توقف التهريب، والسماح للصناعيين بالعمل وفتح باب الاستيراد النظامي، وإزاحة العثرات والحواجز من أمام عمل الصناعيين.

وبين رجل الأعمال أن هناك من يركب الأزمة في سورية، ويجب على الحكومة أن تساعد من يشارك في التخفيف من الأزمات الخاصة بدلاً من أن تشل يديه، وكل من لديه ١٠ أو ١٠٠ موظف يجب مساعدته وتسهيل أعماله ومحاسبته بتوضيح الخطأ لديه أولاً، وليس فرض الغرامات ٣ أو ٤ أضعاف، فالحكومة تلعب على العصب الحساس للصناعي بمعاقبته عند المخالفة بقصد أو من دون قصد، وعندما لا نترك السيولة بيد الصناعي يعني أننا نمنعه من العمل بشكل أو آخر.

واعتبر الصناعي أنه كل ما كبر الصناعي أو التاجر يكون العائد الأول للدولة، لكونه هو من يدفع الضرائب، ويجب أن تجعله يدفع وهو مرتاح، ويجب أن يكون نظام الجباية ممنهجاً وشاملاً، وأن يكون الفرق بين من يدفع الضرائب ومن لا يدفعها هو البقاء في السوق أو الخروج منه.

وأكد الشعار أن منع الاستيراد ليس في مصلحة البلد، والمفروض أن يتم تعزيز المستوردات، فنحن في حالة حرب وغلاء أسعار، ويفترض أن يترك الاستيراد حراً، وأن تغرق المستودعات بالمواد، عندها سيكون هناك كساد وبضاعة زائدة، وسيكون التهريب بالعكس والأرباح أقل.

واعتبر الشعار أن الصناعي وصل إلى مرحلة عدم الاستقرار، ومشكلته محصورة بالجمارك والمالية اللذين يريد الصناعي أن يكونا موجودين بكل تأكيد لكن بشكل صحيح.

وقال الشعار: أنا اليوم بحاجة إلى بضاعة غير موجودة فما الذي علي فعله؟ هل علي الحصول عليها عن طريق التهريب من الأسواق المجاورة؟ البضائع التركية واللبنانية والأردنية تغزو الأسواق على حساب الموانئ السورية، وفتح الاستيراد يعني تشغيل المرافئ والعمالة والمخلصين والسائقين والترانزيت وضرائب الدولة بدلاً من تشغيلها لمهربين.

ورأى الشعار أن حل مشكلة الصناعيين ممكن، لكن طالما الدولة تخوّن التاجر، والتاجر بالمقابل لا يثق بالحكومة سيبقى الوضع غير متزن، ومن يضع القوانين الخاصة بالتجارة لا يقدر وضع التاجر وهو بعيد عن همومه.

وشدد الشعار على أن الحل يكون بمزيد من المرونة في القوانين والأنظمة وتخفيض الضرائب والجمارك لاستقطاب كل صناعي يصدر إلى الخارج على الرغم من «قانون قيصر»، فرغم عدم توفر الكهرباء والبنزين والمازوت، لا يزال الصناعي يصدر إلى الخارج وإن كان أقل بكثير من نسبة التصدير في عام ٢٠١١، لكن بالمقابل يجب النظر إلى عدد المنشآت العاملة اليوم وعدد التي كانت تعمل عام ٢٠١١ وفي حال تم منح قطاع الأعمال ما يريده سيزداد التصدير.

وحول التخوف من ارتفاع سعر الصرف في حال السماح بالاستيراد، قال الشعار إنه حتى لو أدى إلى ذلك إلا أنه سينخفض لكونه سيعود للارتفاع سريعاً، لافتاً إلى أنه في عام ٢٠٠٨ ارتفع سعر الصرف من ٤٦ إلى ٦٠ ليرة ثم عاد إلى ٤٦ ليرة أي كان التراجع بحدود ٢٥ بالمئة، واليوم إذا ارتفع سعر الصرف فسيعود سريعاً لأن دورة رأس المال ستعود.

وختم الشعار بأن الاقتصاد بحاجة إلى قوانين مريحة، ولو تم وضع القوانين الناظمة في بعض الدول التي يستشهد بأقتصادها القوي لسبقناها خلال سنوات قليلة.